جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا- النجف الاشرف
قسم النظم والفكر السياسي

النظام السياسي في تونس بعد التغيير عام ٢٠١١
دراسة في المؤسسات والتحديات

رسالة تقدم بها الطالب

أياد طـــارق عكله الســعيدي

إلى قسم العلوم السياسية – معهد العلمين للدراسات العليا وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في النظم والفكر السياسي

باشراف

الأستاذ الدكـــتور

أ.د . مـــــــاجد محيي الفتلاوي

١٤٣٨ هـ ٢٠١٧م

بِسمِ اللَّهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ

((وَالذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَولِيَآءَ اللَّهُ حفِيظٌ عَلَيهِم وما أَنتَ عَلَيهِم بِوَكِيلٍ))

((صدق الله العلي العظيم))

سورة الشورى / الآية (٦)

الإهداء

إلى قنديل ظلامي ونور أيامي... والدي العزيز.

إلى ملكة الحنان ...أمي الغالية .

إلى سندي أشقائي وشقيقاتي.

إلى رفيقة دربي زوجتي .

إلى فلذات كبدي وقرة عيني... أولادي .

إلى كل من علمني حرفاً ...أساتذتي .

أهدي لكم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواضع

الباحث

شكر وتقدير

أولا بالشكر والعرفان رب العالمين ومفرج المكروبين

الله سبحانه وتعالى

وإلى كل من أسهم وساندني في إنجاز هذا البحث بالمصادر أو بالمعلومات والأفكار أو بالاستشارة .....

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور ماجد محيي الفتلاوي لدعمه المتواصل لي وملاحظاته القيّمة وتوجيهاته السديدة التي لولاها لما استقامت الرسالة وظهرت بشكلها هذا .

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتذتي في معهد العلمين للدراسات العليا . وأشكر موظفي المكتبات العلمية الذين قدموا لي المساعدة في الحصول على بعض المصادر التي استفدت منها بكتابة هذه الرسالة

الباحث

اقرار المشرف

اشهد إن اعداد الرسالة الموسومة **بـ " النظام السياسي في تونس بعد التغيير عام ٢٠١١ م دراسة في المؤسسات والتحديات "** والمقدمة من الطالب **(أياد طارق عكله)** قد تمت تحت اشرافي في قسم النظم والفكر السياسي في معهد العلمين للدراسات العليا ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في النظم السياسية .

المشرف

الاستاذ الدكتور

ماجد محيي الفتلاوي

توصية رئيس قسم العلوم السياسية

بناءاً على توصية الاستاذ المشرف ارشح الرسالة للمناقشة .

الاستاذ الدكتورة

بلقيس محمد جواد

رئيس قسم العلوم السياسية

معهد العلمين للدراسات العليا

اقرار المقوم العلمي

لقد قوَمت رسالة الماجستير الموسومة **بـ " النظام السياسي في تونس بعد التغيير عام ٢٠١١ م دراسة في المؤسسات والتحديات** ، علمياً .. وأجد إنها صالحة للمناقشة .

الاسم :

الدرجة العلمية :

مكان العمل :

التأريخ :

اقرار المقوم اللغوي

أشهد بان رسالة الماجستير الموسومة (**النظام السياسي في تونس بعد التغيير عام ٢٠١١ م دراسة في المؤسسات والتحديات**) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وإنها صالحة من الناحيتين اللغوية والتعبيرية .

التوقيع :

الاسم :

المكان :

التأريخ :

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(النظام السياسي في تونس بعد التغيير عام ٢٠١١ م ،دراسة في المؤسسات والتحديات) للطالب (اياد طارق عكله السعيدي) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها ونرى انها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في النظم السياسية .

التوقيع	**التوقيع**
أ.م .د.أحمد غالب الشلاه	**أ.د . خميس دهام حميد**
عضواً	**عضواً**
/ /٢٠١٧ م	**/ /٢٠١٧م**

التوقيع	**التوقيع**
أ.د . ماجد محي الفتلاوي	**أ.د . محمود صالح الكروي**
عضواً ومشرفاً	**رئيساً**
/ /٢٠١٧ م	**/ /٢٠١٧م**

صدقت من قبل مجلس معهد العلمين للدراسات العليا بجلسته في / / ٢٠١٧م .

أ.م.د. عباس عبود عباس

عميد معهد العلمين للدراسات العليا

/ / ٢٠١٧ م

قائمـــــــــــــة المحتويـــــــــــــات

العـــــــنـــــــوان	الصفحة
المقدمة	أ- ث
الفصل التمهيدي- التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والتطورات السياسية من ١٩٥٦ الى ٢٠١١م	١-٤٥
أولاً : المعطيات الجغرافية	١-٥
ثانياً : التركيبة الاجتماعية	٤- ١٨
ثالثاً : التركيبة الاقتصادية	١٨ - ٢٥
رابعاً – التطورات السياسية في تونس من ١٩٥٦ الى ٢٠١١	٢٦-٤٥
الفصل الأول – ثورة تونس ٢٠١١ الأسباب والعوامل المؤثرة	٤٦- ١٠٢
المبحث الأول- أسباب قيام الثورة	٤٦- ٦٨
المطلب الأول – الأسباب الداخلية	٤٧-٦١
المطلب الثاني – الأسباب على المستوى الخارجي	٦١-٦٧
المبحث الثاني – القوى المساهمة في الثورة	٦٨-٨٦
المطلب الاول – القوى غير المنظمة في الثورة	٦٨-٧١
المطلب الثاني – القوى المنظمة في الثورة	٧١-٨٠
المطلب الثالث – دور وسائل الإعلام والاتصالات في الثورة	٨٠-٨٥
المبحث الثالث – طبيعة المرحلة الانتقالية	٨٦-١٠٢
المطلب الأول – الحكومات المؤقتة	٨٦-٩٤
المطلب الثاني – انتخابات المجلس الوطني التأسيسي	٩٤-٩٨
المطلب الثالث – التحالف الثلاثي (الترويكا)	٩٧-١٠٢
الفصل الثاني – طبيعة النظام السياسي التونسي بعد ثورة ٢٠١١	١٠٣ – ١٥٨
المبحث الأول- الطبيعة الدستورية	١٠٣- ١٢٠
المطلب الاول – التطورات الدستورية في تونس	١٠٣-١١١
المطلب الثاني – بنية الدستور التونسي ٢٠١٤	١١١-١١٥

المطلب الثالث – الانعكاسات الدستورية	١١٥-١١٨
المبحث الثاني – المؤسسات السياسية	١١٩-١٣٥
المطلب الاول – المؤسسات الدستورية	١١٩-١٢٦
المطلب الثاني – المؤسسات غير الدستورية	١٢٦-١٣٢
المبحث الثالث – الأحزاب السياسية	١٣٣-١٥٧
المطلب الاول – الاحزاب السياسية في تونس قبل التغيير	١٣٣-١٤٨
المطلب الثاني – دور الاحزاب السياسية بعد التغيير	١٤٨-١٥٥
الفصل الثالث – التحديات التي تواجه النظام السياسي التونسي	١٥٦-١٩٢
المبحث الاول – التحديات الداخلية	١٥٦- ١٧٧
المطلب الاول – التحديات السياسية	١٥٦-١٦٩
المطلب الثاني – التحديات الاجتماعية	١٦٩-١٧٤
المطلب الثالث – التحديات الاقتصادية	١٧٤-١٧٨
المطلب الرابع – التحديات الأمنية	١٧٥-١٧٧
المبحث الثاني – التحديات الخارجية	١٧٨-١٨٧
المطلب الأول – تحديات دول الجوار	١٧٨-١٨٠
المطلب الثاني – التحديات الإقليمية	١٨١-١٨٧
المطلب الثالث– التحديات الدولية	١٨٤-١٨٧
المبحث الثالث – مستقبل النظام السياسي التونسي	١٨٨-١٩٢
الخاتمة والاستنتاجات	١٩٣-١٩٦
المصادر والمراجع	١٩٧-٢١٣
ملخص الرسالة باللغة الانكليزية	A-B

المستخلص

عمدت الدراسة إلى البحث في التغيير الذي حصل في النظام السياسي التونسي عام ٢٠١١م ، الذي جاء بفعل ثورة الشعب على نظام الرئيس الاسبق (زين العابدين بن علي) التي كانت ثورة غير مؤدلجة كما أنهَّ لا توجد لها قيادة محددة ، وقد نجح الشعب بإسقاط نظام شمولي تسلطي حكم البلاد ربع قرن تقريباً . وبعد ذلك اجتمعت الأحزاب السياسية وبعض الشخصيات المستقلة التونسية حيث تم الاتفاق على ملئ الفراغ السياسي والعمل بشكل دستوري ، حيث تم إجراء أول انتخابات في ٢٣ تشرين اول ٢٠١١، وتم تأسيس المجلس التأسيسي والذي كانت مهمته الأساسية هي كتابة دستور للبلاد وتحديد موعد انتخابات نيابية عامة . فالسمة البارزة على مرحلة ما بعد الثورة هي سمة التوافق بين التيار العلماني والتيار الاسلامي في تونس ، وقد تسلمت حركة النهضة الإسلامية مقاليد الحكم في تونس ، وتشاركت معها أحزاب أخرى مثل (المؤتمر من أجل الجمهورية) (وحزب التكتل من أجل العمل والحريات) والذي أطلق على هذا الائتلاف (بائتلاف الترويكا) الذي يجمع بين الإسلاميين والعلمانيين. وواجه النظام السياسي الجديد أزمة سياسية حادة لاسيما مع توجيه أصابع الاتهام الى التيارات الإسلامية في حوادث الاغتيالات السياسية التي طالت أثنين من كبار الشخصيات في المعارضة . فتم تطويق الازمة السياسية التي كادت أن تجر تونس إلى أتون الحرب الأهلية بعدما ابدى قيادات حركة النهضة مرونة واستقالة الحكومة التي تترأسها لصالح حكومة تكنوقراط من أجل تخفيف التوتر والاحتقان في الشارع التونسي. وفي عام ٢٠١٤ تم إقرار الدستور وإجراء الانتخابات النيابية ، وقد فازت بها (حركة نداء تونس) بالمرتبة الاولى وجاءت (حركة النهضة) ثانياً وتم التوافق بين الحركتين على تشكيل الحكومة . ويمكن القول بأنَّ النظام السياسي التونسي الجديد يواجه تحديات على المستويين الداخلي والخارجي ، فالتحديات الداخلية كثيرة ، منها المطالب الشعبية التي نادى بتحقيقها الشعب أبان الثورة و تحديات أمنية تمثلت بانتشار الإرهاب والعمليات الإرهابية في تونس ، فضلاً عن ذلك ، التحدي الخارجي والمتمثل بعدم استقرار الجارة ليبيا ،التي تعاني من تفاقم المشاكل مع التنظيمات الإرهابية ونواياها في إقامة دولة الخلافة المزعومة . وبالعودة للمشهد السياسي في تونس نجد أنَّ من نتائج توافق التيارين العلماني والإسلامي ،الوصول الى كتابة دستور دائم للبلاد ، وبناء مؤسسات ديمقراطية التي تعُد من المطالب الاساسية للثورة التونسية ، والاخيرة لم تتوقف فهي سائرة باتجاه بلوغ اهدافها لكنها تواجه صعوبات وتحديات كبيرة .

المقدمة

يعد تغيير الانظمة الشمولية في العالم من سمات الشعوب الحية ، والطامحة الى التحرر من الاستبداد ، والحاجة الى التغيير على المستوى الاجتماعي متجذرة وموجودة منذ امد ليس بالقريب تلك الحاجة التي صنعها الحكام انفسهم من خلال سياستهم التي لا تنسجم مع تطلعات الشعوب وطموحاته . الأمر الذي يزداد سواءً عاماً بعد عام ، من هنا فقد كانت الفجوة تكبر بين الانظمة السياسية الحاكمة وشعوبها ، لتتجه البوصلة تجاه التغيير. وفي عالمنا العربي وبعد عقود طويلة من الاستبداد والدكتاتورية والحكم الفردي، انبرى الشباب العربي وكانت البداية من تونس في أواخر عام ٢٠١٠ ، اذ تفجرت ثورة شبابية مطالبة برحيل الرئيس التونسي الاسبق (زين العابدين بن علي) وكانت الشرارة الاولى للثورات العربية في تونس ، هي عند محمد بوعزيزي بائع الخضار التونسي الذي اضرم النار في نفسه احتجاجاً على تصرفات الحكومة التونسية وكان الشعب التونسي متململ من سياسة النظام والطريقة التي يعامل بها الشعب . فكان حادث انتحار بوعزيزي في عام ٢٠١٠ قد مثل الشرارة الأولى للثورات التي اطاحت ببعض الأنظمة الشمولية في الوطن العربي ، وكان أولها النظام السياسي في تونس .

انطلقت ثورة الشباب العفوية التي فاجأت الجميع في داخل تونس وخارجها لتطيح بالنظام التونسي، في مدة قياسية لا تتجاوز الثلاثون يوماً ، فكان الشباب التونسي ومن كلا الجنسين قد شاركا في الانتفاضة التي كانت تفتقر الى القيادة المركزية أو حتى لم تكن الاحزاب هي من قاد الجماهير الغاضبة للوهلة الأولى ، فكانت الثورة سلمية رغم سقوط العشرات من الضحايا على خلفية أطلاق الرصاص الحي من قبل رجال أمن النظام على المتظاهرين في الساحات العامة فالشباب التونسي كان حريصاً على سلميتها لكي لايعطوا الحجة للنظام بضرب تلك التظاهرات تحت ذريعة الخارجين عن القانون و يهددون أمن الدولة . وبعد مدة لم تدم طويلاً من التظاهرات الحاشدة اصبح الرأي العام يميل الى كفة الشعب وكثير من الفضائيات التي اصبحت تساند الثورة التونسية ، كانت بعض المواقف الدولية والامم المتحدة لصالح الشعب التونسي ، وحينما أحس (بن على) إن نظامه شارف على النهاية ،فاضطره الى الهروب والتوجه الى المملكة العربية السعودية. كما التحقت بالثورة مجمل الحركات والاحزاب السياسية على مختلف توجهاتها الفكرية علمانية ، اسلامية وعروبية لتساهم ببناء النظام السياسي الجديد من خلال بناء مؤسسات سياسية ديمقراطية ومواجهة كافة التحديات .

أهمية الدراسة :

أضحت التجربة التونسية هي التجربة الرائدة في الوطن العربي على مستوى تغيير الانظمة السياسية التي حكمت بلدانها لعقود من الزمن بثورة شعبية ، من دون إن تتخذ العنف وسيلة لإسقاط النظام الحاكم أو اعتمدت على جهات خارجية ؛ فكانت تجربة ناجحة ورائدة اذ انها كانت ثورة شعبية ، كما إنها لم تتخذ من العنف وسيلة لإسقاط النظام الحاكم في تونس ، فهناك دول انزلقت نحو الحروب الاهلية المدمرة كما حصل في ليبيا ، وسوريا ودامت هذه الحروب الطاحنة اكثر من اربع سنين على العكس من التجربة التونسية التي نجحت نوعاً ما ببناء مؤسسات دستورية . فالتغيير الذي حصل في تونس ، كان بداية العهد بالديمقراطية ونهاية النظام التسلطي فكانت التجربة التونسية محط انظار الباحثين والاكاديميين لاسيما بعد وصول الاسلاميين للحكم . فالتغيير الذي حصل في عام ٢٠١١ وتغيير الواقع السياسي من الاهمية بمكان دراسة هذه التجربة ودراسة المؤسسات الجديدة ومعرفة التحديات التي تواجهها.

إشكالية الدراسة :

تنطلق الاشكالية من وجود تيارين مختلفين ايديولوجياً ، الأول التيار الإسلامي الذي يعمل على تضمين الدستور قواعد لا تخالف المعتقدات الإسلامية وتكون متطابقة معها ، وتيار ليبرالي علماني يتطلع الى الحياة المدنية ومزيد من الحريات العامة ، وهذين التيارين كل منهما يحاول اثبات وجوده في النظام السياسي الجديد بعد عام ٢٠١١، فهل سيتوافق التيارين الإسلامي والليبرالي ؟ من أجل الخروج بمعادلة سياسية ناجحة تؤدي الى حالة من الاستقرار السياسي ؟ وبناء مؤسسات سياسية قادرة على تحقيق مطالب الشعب التونسي التي خرج بتظاهرات حاشدة من أجل تحقيقها ابان الثورة ؟ وهل سيتخطى النظام السياسي التونسي التحديات الخارجية والداخلية للحفاظ على استمراره ؟ اذا ما عرفنا من إنّ هناك فصائل وحركات من التيار الاسلامي هي حركات متطرفة تستخدم العنف والقوة وسيلة للوصول الى السلطة ، كما إنها تعد الديمقراطية كفر ولا تمت للإسلام بصلة .

فرضية الدراسة :

تقوم الدراسة على فرضية مفادها إنَّ التغيير الذي حدث في تونس عام ٢٠١١ ، والذي جاء نتيجة عوامل داخلية ومؤثرات خارجية لا يمكن إن يحقق نتائجه بشكل كامل دون اتمام بناء مؤسسات سياسية رائدة ومستندة الى تقاليد ديمقراطية ، والابتعاد عن الاقصاء والتهميش ومواجهة كل التحديات ، التي تواجه النظام السياسي .

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة منهجية استندت إلى مراجعة التطورات الحاصلة في تونس منذ الاستقلال عام ١٩٥٦ إلى عام التغيير ٢٠١١ محل الدراسة وبهذا كان لابد من الاستناد إلى المنهج التاريخي التحليلي ولأهمية دراسة دور المؤسسات السياسية في عملية تحقيق الاهداف بعد عملية التغيير؛ فكان لزاماً الاعتماد على المنهج النظمي .

هيكلية الدراسة :

تقوم الدراسة على ثلاثة فصول وفصل تمهيدي فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات ، تناول الفصل التمهيدي : التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والتطورات السياسية في تونس من ١٩٥٦ الى ٢٠١١ ، وقسم الى اولاً : المعطيات الجغرافية لمعرفة موقع ومناخ تونس وثانياً : تناول التركيبة الاجتماعية ، وثالثاً : التركيبة الاقتصادية لتونس ، ورابعاً : يتناول التطورات السياسية في تونس من عام ١٩٥٦ م الى عام ٢٠١١ ، أما الفصل الأول من الدراسة فتناول ثورة تونس ٢٠١١ اسبابها والعوامل المؤثرة فيها فقسمَ على ثلاثة مباحث : تناول المبحث الأول اسباب قيام الثورة ، وتناول المبحث الثاني : القوى المساهمة في الثورة ، أما المبحث الثالث تناول المرحلة الانتقالية ، وفي الفصل الثاني من الدراسة تناول طبيعة النظام السياسي التونسي بعد ثورة تونس ٢٠١١ ، فتم تقسيمه على ثلاث مباحث : المبحث الأول الطبيعة الدستورية في تونس ، والمبحث الثاني : المؤسسات السياسية وأما المبحث الثالث فتناول الاحزاب السياسية في تونس ، وفي الفصل الثالث من الدراسة تم التركيز على التحديات ومستقبل النظام السياسي في تونس ، فقسم على ثلاثة مباحث : فالمبحث الاول : التحديات الداخلية التي تواجه

النظام السياسي وأما المبحث الثاني بين التحديات الخارجية للنظام ، والمبحث الثالث : مستقبل النظام السياسي في تونس ، وأخيراً الخاتمة والاستنتاجات .

وفي نهاية المقدمة لابد من الاشارة إلى انه رافقت الدراسة بعض الصعوبات التي اثرت نوعاً ما في اخراج الدراسة على أكمل صورة ومنها على سبيل المثال ، واجه الباحث قلة في المصادر الحديثة (الكتب) وذلك لحداثة الموضوع فتم الاعتماد احياناً على مقالات لأكاديميين في مراكز أبحاث منشورة في صحف الكترونية على الانترنت .

ويبقى هذا الجهد هو جهد الانسان الذي لا يخلو من السهو والخطاء أو التقصير ونلتمس العذر عن كل ما ورد في هذه الرسالة من خلل غير مقصود .